

دور التفاعل المكاني في توزيع المراكز الحضرية في محافظة الانبار*

أ. د. أمجد رحيم محمد²

ed.amjad.rahim@uoanbar.edu.iq

ابتسام محمد ابراهيم¹

ibt22h5009@uoanbar.edu.iq

جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية^{1، 2}

تاريخ القبول 2025/9/9 تاريخ النشر 2025/12/22 تاريخ الاستلام 2025/7/28

الملخص:

يهدف البحث الى تحليل النظام الحضري في محافظة الانبار وذلك من خلال دراسة التوزيع المكاني للمراكز الحضرية ومعرفة مدى توازن التراتب الحضري وقياس مستوى التفاعل المكاني بين هذه المراكز ، ولتحقيق ذلك تم استخدام بعض المؤشرات الكمية المتمثلة بالمسافة المعيارية ونموذج التفاعل المكاني (نموذج الجاذبية) حيث أظهرت النتائج وجود تركيز سكاني واضح في قضائي الفلوجة والرمادي ، وضعف في المراكز الأخرى مما يعكس على وجود خلل في توزيع النظام الحضري في المحافظة.

الكلمات المفتاحية: التفاعل المكاني، النظام الحضري، محافظة الانبار.

The Role of Spatial Interaction in the Distribution of Urban Centres in Anbar Governorate

Ibtisam Mohammed Ibrahim¹

Prof. Dr. Amjad Rahim Mohammed²

University of Anbar- College of Education for Humanities^{1، 2}

Abstract:

The research aims to analyze the urban system in Al-Anbar Governorate through the study of the spatial distribution of urban centres, identifying the degree of balance in the urban hierarchy, and measuring the level of spatial interaction among these centres. To achieve this, certain quantitative indicators were employed, namely the standard distance and the spatial interaction model (gravity model). The results revealed a clear population concentration in the districts of Fallujah and Ramadi, alongside weakness in the other centres, which reflects an imbalance in the distribution of the urban system within the governorate.

Keywords: Spatial Interaction, Urban System, Anbar Governorate.

* البحث مستقل من رسالة ماجستير.

المقدمة:

تعد المراكز الحضرية في محافظة الانبار من الركائز الاساسية والمهمة في تشكيل النظام الحضري اذ يوضح هذا النظام كيفية توزيع السكان بين المدن وتفاوت احجامها ومراتبها، وهو ناتج لتفاعل مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تسهم في بناء المدن وتوزيعها وتحديد احجامها ووظائفها، كما أسلّمت القرارات الإدارية في استحداث بعض الاقضية وتحويل النواحي الى مراكز حضرية في إعادة رسم الخريطة الإدارية للمحافظة فكان العامل الإداري اثر بارز في تطور المدن واستحداثها وتعزيز الوضع الوظيفي لبعض المراكز الحضرية بغض النظر عن حجمها او أهميتها الاقتصادية.

مشكلة البحث:

تعاني مدن محافظة الانبار اختلال واضح في توزيع السكان والأنشطة الحضرية حيث يتركز معظم السكان والخدمات في مدن محددة مثل الفلوجة والرمادي بينما تعاني المدن الأخرى من ضعف في الوظائف وتراجع في الخدمات وتبرز مشكلة البحث:

هل يسهم التفاعل المكاني والعامل الإداري في إعادة تشكيل الخريطة الحضرية وتوزيع السكان في محافظة الانبار؟ وهل يتبع التوزيع الحضري في المحافظة نمطاً منتظاماً وفق التحليل الكمي الحضري؟

الفرضية البحث:

يعاني النظام الحضري في محافظة الانبار من اختلال في التوازن المكاني في توزيع السكان نتيجة تركز السكان في مدن محددة.

يسهم العامل الإداري في إعادة تشكيل بعض المراكز الحضرية لكن لم يعالج ضعف التفاعل المكاني. يعاني التفاعل المكاني بين المراكز الحضرية من ضعف نتيجة التباعد المكاني واختلال في احجام السكان

تظهر نتائج المسافة المعيارية وجود تباين واضح في انتشار السكان حول المراكز الحضرية.

هدف الدراسة:

1-تحليل النظام الحضري في محافظة الانبار من خلال دراسة التوزيع المكاني للمراكز الحضرية.

- 2- توضيح أثر العامل الإداري في إعادة تشكيل الخريطة الحضرية للمحافظة.
- 3- قياس مستوى التفاعل المكاني بين المراكز الحضرية باستخدام نموذج الجاذبية.
- 4- تطبيق إدراة المسافة المعيارية للكشف عن نمط الانتشار السكان وتبينهم.
- 5- اقتراح بعض الحلول لتحقيق التوازن أفضل بين المراكز الحضرية.

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية هذه الدراسة من خلال ما تقدمة من تحليل كمي دقيق لنظام الحضري في محافظة الانبار بالاعتماد على التفاعل المكاني والمسافة المعيارية وتبرز أهميتها في :

- 1- الكشف عن طبيعة التوزيع الحضري في المحافظة ومستوى التبادل بين المراكز
- 2- دعم التخطيط الإقليمي وتوفير نتائج تسهم في إعادة توزيع الخدمات والبنية التحتية
- 3- تعزيز مكانة المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة

منهجية الدراسة:

1- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحاليلي لفهم وتحليل خصائص النظام الحضري في محافظة الانبار .

2- واستخدام الأسلوب الكمي في التحليل إذ استخدم لقياس التفاعل المكاني وفق نموذج الجاذبية وتطبيق المسافة المعيارية للكشف عن نمط انتشار السكان.

3- استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS لتمثيل التوزيع المكاني وتحليل الخرائط.

4- وعتمدت الدراسة على بيانات إحصائية رسمية صادرة من وزارة التخطيط -الجهاز المركزي. لـإحصاء لعام 2023 تقديرات السكان للوحدات الحضرية.

الدراسات السابقة:

1- إسماعيل عباس هرات (2000) دراسة التوزيع المكاني والجمعي لمدن محافظة الانبار حيث ركزت الدراسة على ابراز التبادل في احجام المدن وتوزيع السكان ويتبين وجود خلاً في التوازن الحضري بين المراكز الكبيرة والصغرى.

2-نعمان شحادة: (1977) ركزت الدراسة على استخدام الأساليب الكمية في تحليل الظواهر الجغرافية وبين أهميتها في دراسة التوزيع الحضري والتربوية المكانية للمدن حيث تستخدم مؤشرات الرياضية والاحصائية في تفسير العلاقات المكانية

3-حوراء كريم سليم: (2017) تطور احجام ومراتب مدن النظام الحضري في محافظة النجف وبابل لمدة (1977-2015) حيث ركزت الدراسة على الكشف عن مقدار التغيرات في حجوم مدن النظام الحضري ضمن منطقة الدراسة والعوامل المؤثرة فيها وتحقيق ترتيبية حجمية وتوازن وظيفي باستعمال الأساليب التخطيطية.

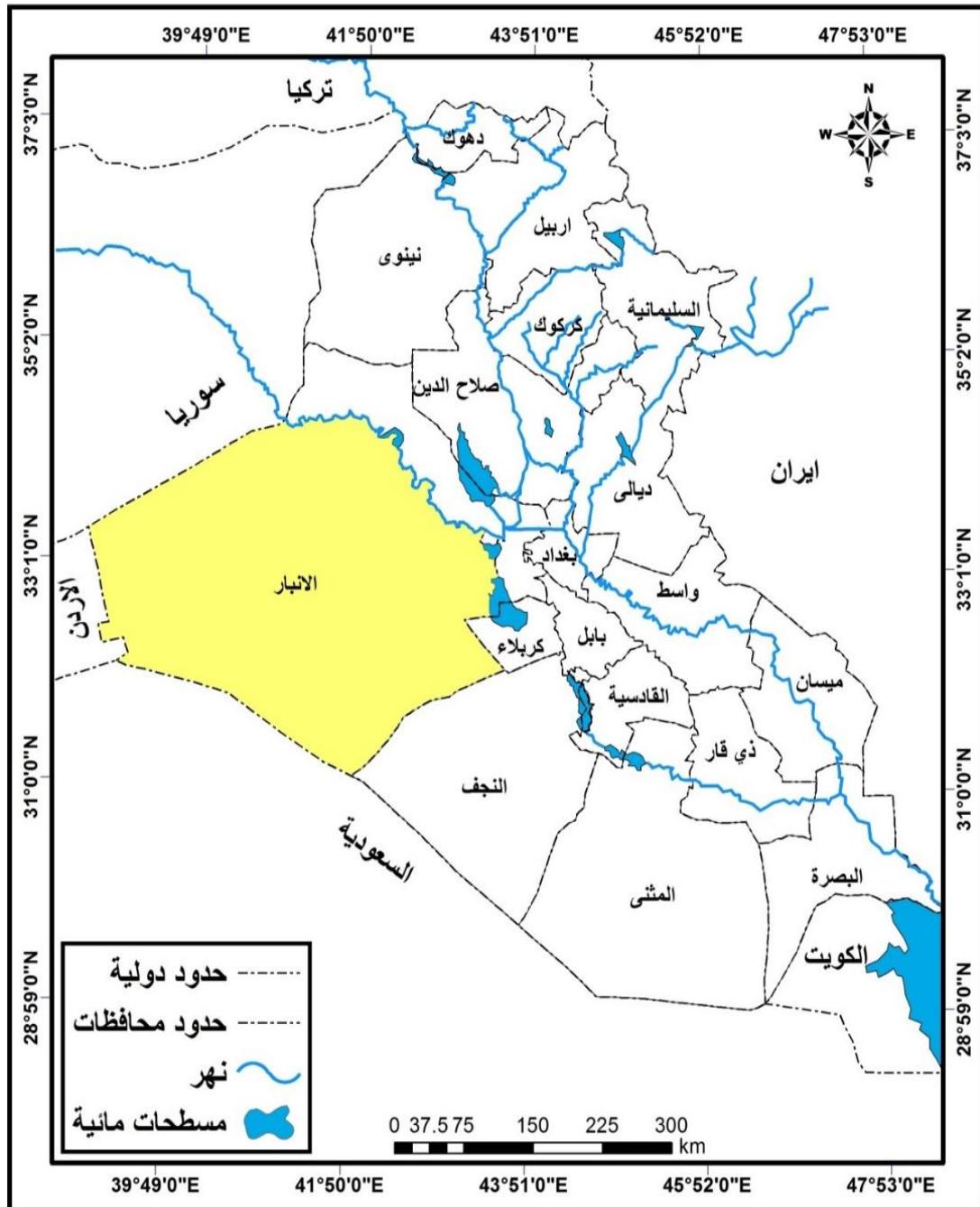
4-هدى حسين على (2020) التراث الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة الانبار 2007-2019) تبرز أهمية الدراسة في ابراز خصائص النظام الحضري في محافظة الانبار ودراسة التغيرات في شبكة المنظومة الحضرية والكشف عن التراث الحجمي للمستقرات الحضرية من خلال استخدام أساليب تخطيطية ومقاييس كمية ومؤشرات حضرية تقيس العلاقة بين مراتب المدن واحجامها واعدادها.

حدود البحث:

الحدود المكانية. تقع محافظة الانبار ضمن الموقع الفلكي بين دائري عرض (8°31'-6°35' شمالاً) وخطي طول (2°39'-4°44' شرقاً). وتعد من أكبر المحافظات من حيث المساحة تضم عدداً من الاقضية والتواحي، التي شكلت المراكز الحضرية موضوع الدراسة، وقد جرى اعتماد هذه المراكز كوحدات للتحليل المكاني

اما الحدود الزمانية فقد ركزت الدراسة على الفترة الزمنية (2023) حسب البيانات الإحصائية لبعض السكان، التي يمكن من خلالها دراسة خصائص النظام الحضري والتفاعل المكاني للمراكز الحضرية في محافظة الانبار مع التركيز على التغيرات الإدارية التي حدثت لها إثر على إعادة تشكيل النظام الحضري للمحافظة.

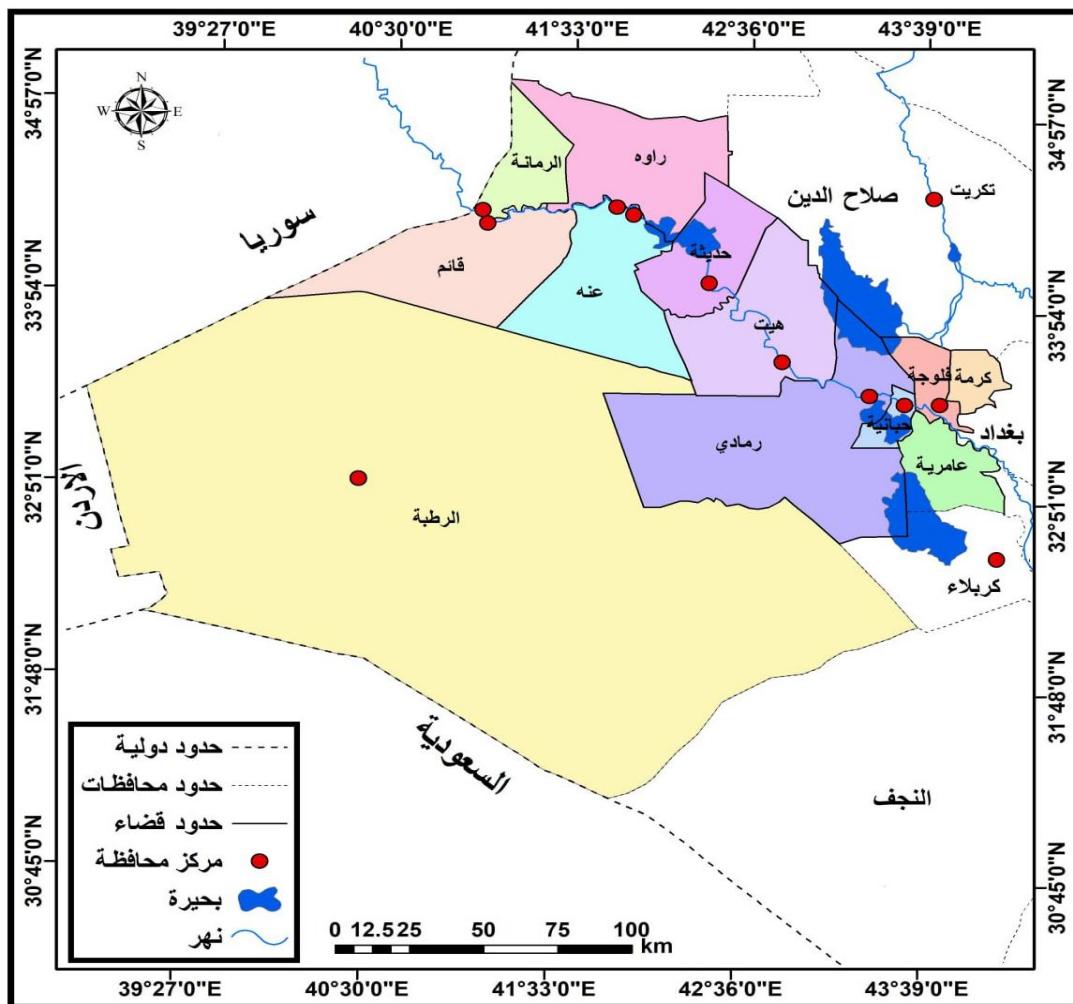
خريطة (1) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة بالنسبة للعراق والدول المجاورة



المصدر: عمل الباحثة بالأعتماد على 1-جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الإدارية لسنة 2023، مقياس (1:1000000).

2-مخرجات برنامج ARC MAP 10.4.1

خريطة (2): التقسيمات الإدارية لأقضية محافظة الانبار



المصدر : عمل الباحثة بالاعتماد على 1-جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الإدارية لسنة 2023، مقياس (1:1000000).

2-مخرجات برنامج ARC MAP 10.4.1

اولاً- النظام الحضري في محافظة الانبار

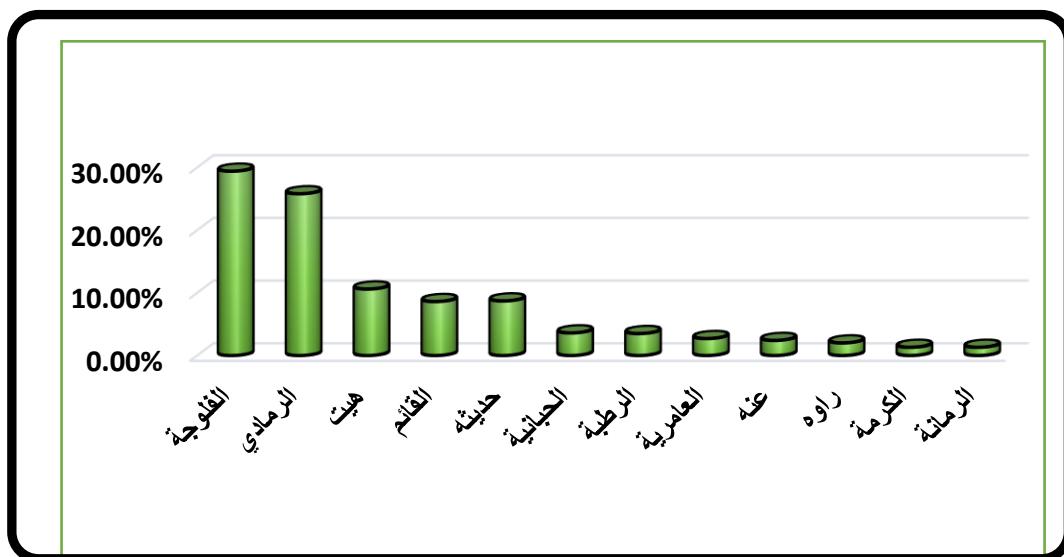
تمو المدن وتتطور مثل الكائنات الحية وتتأثر احجام المدن في العديد من العوامل الطبيعية والبشرية أي ان المدن تتغير باستمرار لا تبقى ثابتة⁽¹⁾ ويقاس حجم المدينة بعدد سكانها وليس باتساع مساحتها ومن الطبيعي ان تختلف احجام المدن ولكن هذا التفاوت لا ينبغي ان يكون كبير بحيث يؤدي الى تخلل سكاني وعدم التوازن الحضري⁽²⁾، شهدت اقضية محافظة الانبار تغيرات ملحوظة في مراتبها الحجمية خاصة في المدن المتوسطة والصغيرة وهذا التغيرات تعكس تأثيرات اقتصادية

و والإدارية وسياسية⁽³⁾، ومن خلال بيانات الجدول (1) وشكل (1) نلاحظ ان قضاء الفلوحة يحتل المرتبة الأولى كمدينة مهيمنة والتي شهدت زيادة السكانية ملحوظة بلغ عدد سكانها (295977) نسمة، وبنسبة (29.4%) من اجمالي سكان المراكز الحضرية في المحافظة، ويعود السبب في ذلك الى موقعها الاستراتيجي وقربها من العاصمة ولكونها مركز تجاري وزراعي مهم على الطريق الدولي وتوفير الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل التي تكون المصدر الرئيسي لجذب السكان، ويأتي في المرتبة الثانية قضاء الرمادي بحجم سكان يبلغ (260019) أي ما يعادل(25.8%) من حجم سكان الحضر تمثل مركز المحافظة وذلك لكونها مركز الإداري والوظيفي الرئيسي ، اذ تحتوي على مؤسسات إدارية وحكومية وتعليمية لكونها اكبر المدن سكاناً ولها أهمية اقتصادية كبيرة اذ تضم منشآت حكومية مما ساعد على جذب السكان اليها، اما قضاء هيت فقد جاءت في المرتبة الثالثة بايقاع(106797) نسمة وبنسبة (10.6%) لكونها مدينة تاريخية ذات ارث حضاري قديم وموقعها على نهر الفرات الذي أدى بدوره الى نمو سكاني واضح، وجاءت بعدها مدينة القائم وحديثة بالمرتبة الرابعة والخامسة بمجموع سكاني بلغ (70486، 87895) وبنسبة (8.6،8.7%) اما مراكز الاقضية الأخرى التي مثلت المرتبة السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعشرة والحادي عشر تمثلت بقضاء (حبانية، والرطبة، والعامرية، وعنده، وراوه) تمثلت بمجموع سكاني متقارب جزئياً بنسب (2.0،2.4،2.7،3.5،3.6%) اما في قاعدة الهرم السكاني فقد سجلت قضاء (الكرمة والرمانية) ادنى نسبة(1.3%) لكل منهما، بسبب ضعف التخطيط الإداري في تخطيط بنيتها الحضرية نتيجة لذلك ان النظام الحضري في محافظة الانبار يعني من تخلل سكاني كبير وتبين في احجام المدن وعدم التوازن في الاقضية⁽⁴⁾، ناتج عن نفاعل العديد من العوامل ومن ابرزها العامل الإداري الذي يشكل محفزا أساسيا في استحداث الوحدات الحضرية وتوسيعها حيث يستحوذ قضاء الفلوحة وقضاء الرمادي على اكبر نسبة من سكان الحضر في المحافظة بنسبة(55.2%) اذ ساهم العامل الإداري في تعزيز البنى التحتية لبعض الاقضية ورفع احجام مراتبها مثل قضاء هيت وحديثة اما المدن الأخرى فقد ضعف احجام سكانها نتيجة غياب هذا العامل الذي اسهم في تغيير مراتب الاقضية داخل النظام الحضري للمحافظة.

جدول (1) أحجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة الانبار 2023

الرتبة	% النسبة	حجم سكان الحضر	المراكز الحضرية	ت
1	29.4%	295977	الفلوحة	1
2	25.8%	260019	الرمادي	2
3	10.6%	106797	هيت	3
4	8.6%	70486	القائم	4
5	8.7%	87895	حديثه	5
6	3.6%	36692	الحبانية	6
7	3.5%	35045	الرطبة	7
8	2.7%	27327	العامرية	8
9	2.4%	23858	عنه	9
10	2.0%	20609	راوه	10
11	1.3%	13337	الكرمة	11
12	1.3%	12720	الرمانة	12
--	100%	1006980	المجموع	-

المصدر : جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية إحصاء محافظة الانبار ، تقديرات السكان حسب الوحدات الإدارية والبيئية والجنس ، بيانات غير منشورة لعام 2023.



المصدر: بيانات جدول (1).

شكل (1) احجام المراكز الحضرية ورتبتها في محافظة الانبار لعام 2023

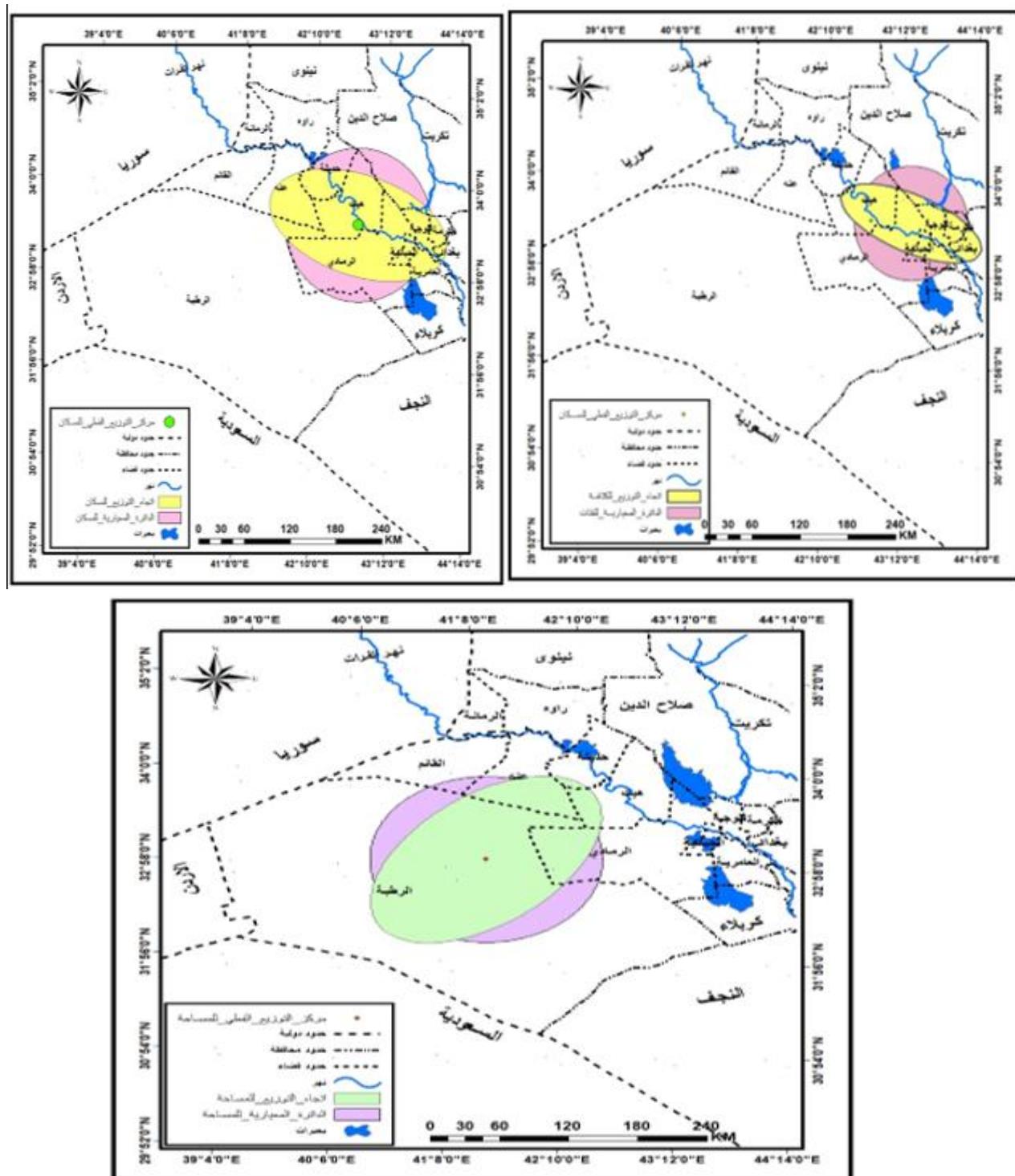
ثانياً- المسافة المعيارية

تعتبر المسافة المعيارية من اهم أدوات التحليل المكاني لقياس مدى تشتت الظاهرة حول مركزها وهي تشبه في مفهومها الانحراف المعياري، اذ تسمح هذه الأداة بتحديد درجة انتشار حول المراكز الحضرية في محافظة الانبار،⁽⁵⁾ تم حساب المسافة المعيارية باستخدام بيئة نظم المعلومات الجغرافية وبرنامج (Arc Gis) من خلال الأدوات Spatial Statistic ضمن مجموعة Arc Toolbox Tools وبالاعتماد على بيانات السكان المراكز الحضرية لعام 2023 أظهرت النتائج تبايناً في انتشار السكان حيث تركزت الكثافة حول مدینتي الفوجة والرمادي بينما كانت بقية المراكز أقل تركزاً مما يعكس ضعف التوازن في توزيع السكان داخل النظام الحضري للمحافظة. ونلاحظ من خلال الخريطة (3) (أ) للمسافة المعيارية لتوزيع السكان ان مركز توزيع السكان يتراکز في الجزء الشرقي من المحافظة باتجاه قضاء الفوجة والرمادي أي ان أكثر من نصف سكان المحافظة يتركرون في هذه المناطق اما المراكز الأخرى اقل تركزاً في اعداد السكان، اما (ب) المسافة المعيارية للكثافة السكانية تتراکز في مدینة الفوجة والرمادي ثم تتناقص تدريجياً كلما اتجهنا نحو الأطراف او الجزء الغربي من المحافظة، اما خريطة المسافة المعيارية لمساحة المراكز الحضرية تتمثل بقضاء الرطبة نتيجة امتداده الكبير وموقعه في الصحراء الغربية، أي ان توسيع المساحات الحضرية لا يرتبط بكثافة وحجم السكان.

خريطة (3)

المسافة المعيارية لا اتجاه توزيع السكان والكثافة والمساحة المراكز الحضرية في محافظة الانبار

2023



المصدر : برنامج Arc Map 10.8 Gis

ثالثاً- التفاعل المكاني

يمكن ان يعرف التفاعل المكاني على أساس انه مؤشر للعلاقة بين مكانيين ينتج عن حركة الأشخاص او البضائع او المعلومات او التأثيرات البيئية.⁽⁶⁾ هناك عدد من النماذج Models التي تستخدم لحساب هذا المؤشر اعتماداً على الغرض من توظيف المؤشر في الدراسة او البحث المعينين. لغرض تمثيل العلاقة بين مجموعة من المدن لحساب مؤشر التفاعل المكاني يصار الى وضع مصفوفة الاتصال Connectivity matrix حيث توصف عناصر هذه المصفوفة بقيمتين فقط هما الصفر الذي يرمز الى عدم وجود تجاور بين مدینتين والقيمة واحد تدل على وجود تجاور بين مدینتين. يتم تمثيل مصفوفة الاتصال بمخطط يسمى Network graph ومن خلال المخطط يتم وصف كل عقدة من عقد الاتصال الممكنة التي تمثل مدینتين معینتين بحيث تكون احدى المدن مركز لعقد الاتصال ويحسب عندها مؤشر التفاعل المكاني. من اهم ما يمكن ان يميز مؤشر التفاعل المكاني انه يزداد كلما كانت المسافة بين المدينین قصيرة ويقل كلما ابتعدت المدينین عن بعضهما البعض. يتأثر على هذا الأساس مؤشر التفاعل المكاني بحجم السكان لكل مدينة والمسافة بين المدينین. يعتبر مؤشر التفاعل المكاني المتمثل بنموذج الجاذبية Gravity model هو الأكثر ملائمة لحساب هذا المؤشر في بحثنا هذا حيث تتوفر بيانات السكان والمسافة والتي تم توظيفها من خلال الصيغة التالية: -

$$I = k \frac{P_i P_j}{d_{ij}^2} \dots \quad (1)$$

حيث I تمثل مؤشر التفاعل المكاني
وتمثل K ثابت النموذج الذي يمكن وضعه حسب الخبرة
وتمثل P_i سكان المدينة i
وتمثل P_j سكان المدينة j
وتمثل d_{ij}^2 مربع المسافة بين المدينین i او j
لقد تم ترميز الأقضية الخاصة بمحافظة الانبار لتسهيل عملية التعامل مع حجم المصفوفة من خلال
عمليات تحرير النص وبحسب الجدول التالي:

جدول (2)

رموز الاقضية المعتمدة في التفاعل المكاني محافظة الانبار

A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L
العامرية	الفلوجة	الكرمة	الجانية	الرمادي	هيت	حديثة	عنزة	راوه	القائم	الرمانة	الرطبة

لقد تم استخدام خارطة محافظة الانبار لوضع مصفوفة الاتصال المبينة في الجدول رقم (2)

حيث وضع الرقم واحد في المصفوفة ليعبر عن التجاورة والرقم صفر ليعبر عدم التجاورة.

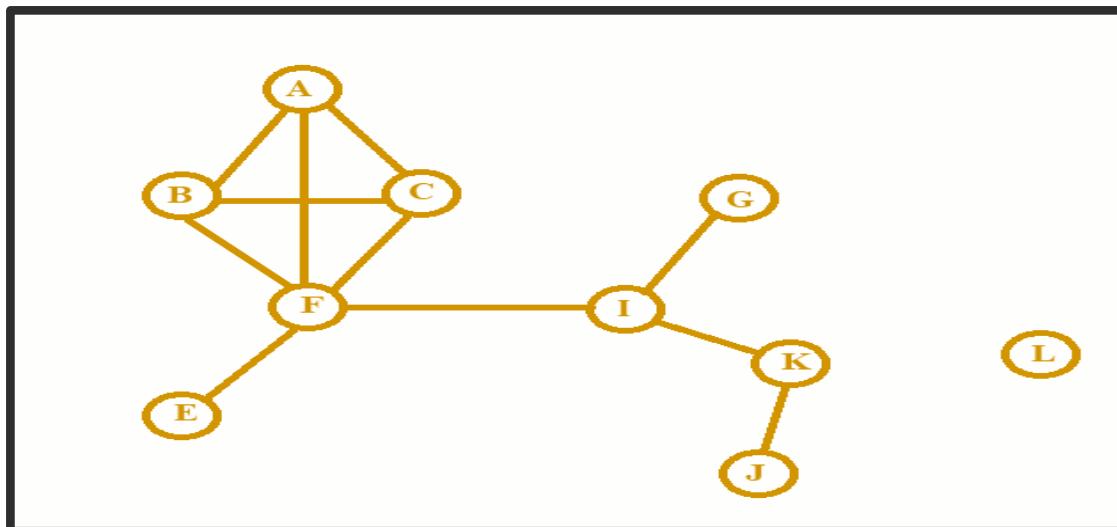
جدول (3)

مصفوفة الاتصال بين المراكز الحضرية Connectivity matrix

	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L
A	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
B	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0
C	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0
D	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0
E	0	1	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0
F	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0
G	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0
H	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0
I	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	0	0
J	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0
K	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0
L	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1

لقد تم وصف مصفوفة الاتصال بالمخيط رقم (2) والذي من خلاله اتضح لنا ان هناك شبكة جزئية تضم الاقضية (A, B, C, E and F). لقد تم حساب مؤشر التفاعل المكاني بحسب نموذج الجاذبية لمدينة الفلوجة التي تسجل اعلى تجاورة مع باقي المدن في الشبكة الجزئية وحسبت

المؤشر لعقدة (فلوجة-رمادي) مرتين أحدهما قبل الاستحداث والأخرى بعد الاستحداث وكما مبين في الجدول رقم (3).



المصدر: بالاعتماد على جدول (3)

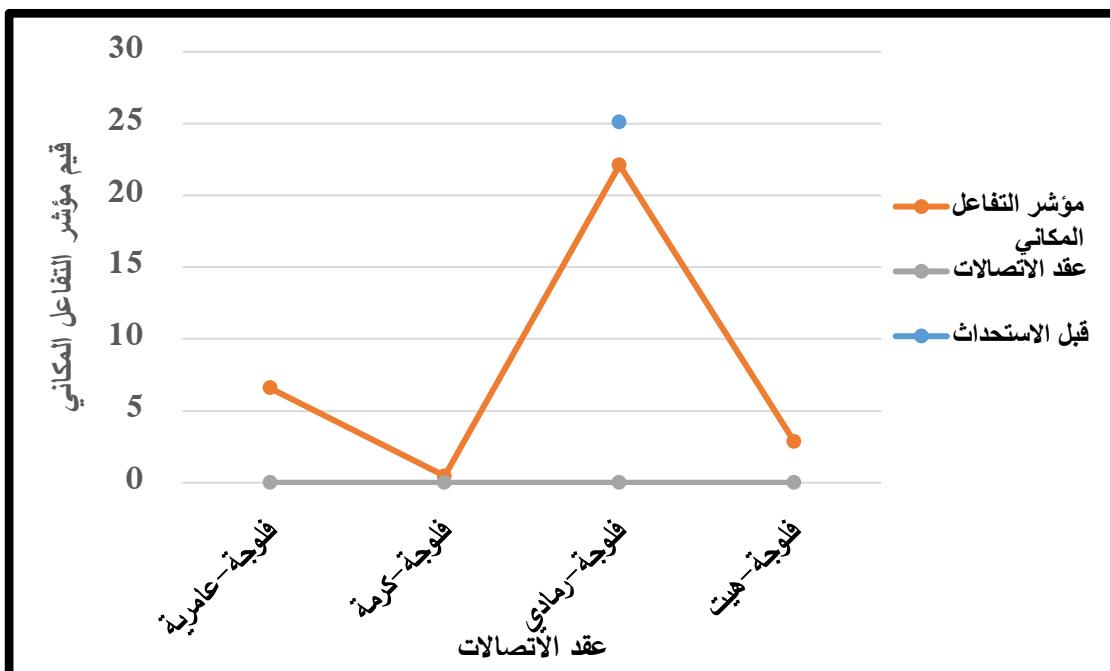
شكل (2) مخطط شبكة التفاعل المكاني بين المراكز الحضرية وفق مصفوفة الاتصال

جدول (4)

التوزيع المكاني لمؤشر التفاعل المكاني بحسب نموذج الجاذبية

التفاعل	سكان الفلوجة	سكان المدن	المسافة	المؤشر
فلوجة-عامرية	295977	27327	35	6.603
فلوجة-كرمة	295977	13337	29	0.471
فلوجة-رمادي	295977	260019	59	22.108
فلوجة-هيت	295977	106770	105	2.866
فلوجة-رمادي(قبل الاستحداث)	336641	260019	59	25.125

لقد تم تمثيل قراءات الجدول رقم (4) بالشكل رقم (2) والذي يبين ان التفاعل المكاني بين قضاء الفلوحة و عاصمة الفلوحة هو الأعلى و هذا يؤكد حقيقة ان مؤشر التفاعل المكاني يزداد بقرب المدينتين من بعضهما البعض، و يشير مؤشر التفاعل المكاني بين قضائي الفلوحة و الرمادي الى ان قيمة هذا المؤشر قبل الاستحداث كانت اعلى قليلا مقارنة بقيمة المؤشر بعد الاستحداث و هذا يشير الى حجم السكان الذي يؤدي الى ارتفاع قيمة المؤشر حيث يضاف حجم السكان في الوحدات الإدارية الجديدة التابعة لقضاء الرمادي الى حجم القضاء قبل الاستحداث.



المصدر: جدول (4).

شكل (3) مخطط يمثل مؤشر التفاعل المكاني بحسب نموذج الجاذبية عند كل عقدة اتصال للشبكة الجزئية

لقد تم حساب مؤشرات التفاعل المكاني لكافة عقد الاتصال الموضحة في مصفوفة الاتصالات او التجاور في الجدول رقم (5). تعرض المصفوفة (الجدول 5) مؤشرات التفاعل المكاني المحسوبة على وفق مصفوفة الاتصال حيث تراوحت قيم هذه المؤشرات بين 0.01-22.44. تعد مؤشرات التفاعل المكاني الموضحة في خلايا المصفوفة باللون الأصفر من أضعف المؤشرات وهي

دلالة على عدم توفر عوامل جذب بين الوحدتين الإداريتين اللتين نتجت عنهما قيمة هذا المؤشر. ومن المهم ان نذكر هنا ان مؤشر التفاعل المكاني يتأثر بمتغيرين هما حجم السكان والمسافة الفاصلة بين الوحدتين الإداريتين. ان استحداث وحدات إدارية جديدة عن طريق اقتطاعها من تشكيلات لوحدات إدارية سابقة يؤدي الى تقليل الحجم السكاني للوحدة الإدارية القديمة بسبب ازاحته الى وحدة إدارية جديدة وهذا بالضرورة يؤدي الى التأثير السلبي على مؤشرات التفاعل المكاني المحسوبة على أساس التجاور مع الوحدات الإدارية غير تلك التي استحدثت. لهذا السبب ظهر لدينا مؤشر التفاعل المكاني بين قضائي الفلوجة والرمادي قبل وبعد الاستحداث مختلفاً بعض الشيء.

جدول (5)

مؤشرات التفاعل المكاني بين قضية الانبار

	العامرة	العامرة	الفلوجة	الكرمة	الحانية	الرمادي	هيت	حديثة	عننة	راوة	القائم	الرمانة	الرطبة
العامرة	0.00	6.60		0.63									
الفلوجة		0.00	4.69	22.44	22.11								
الكرمة			0.00	0.16	0.90								
الحانية				0.00	7.79								
الرمادي					0.00	12.57							
هيت						0.00	2.03						
حديثة							0.00	1.04	0.54				
عننة								0.00	0.11				
راوة									0.00	0.34			
القائم										0.00	1.51		
الرمانة											0.00	0.01	
الرطبة												0.00	

يجب الأخذ بنظر الاعتبار ان العلاقة بين التفاعل المكاني والعامل الإداري هي علاقة تبادلية حيث يمكن ان يؤدي تدهور الخدمات الصحية في مكان معين على القرار الإداري في ضم هذه الوحدة الى الوحدات الأقرب والتي تتمتع بواقع خدمي صحي أفضل. وربما أدى القرار الإداري باستحداث وحدات إدارية جديدة الى تردي مستوى الخدمات في الوحدات المستحدثة نتيجة لتعلق

الامر بالخصوصيات المالية التي من شأنها ان تعالج الواقع الخدمي في الوحدات المستحدثة. ان القرارات الإدارية على أي مستوى كانت يمكن ان يكون لها دور مهم في توجيه الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتعليمية والخدمية والترفيهية في وحدة معينة لتكون عقدة اتصال نشطة بين الوحدات الأخرى وعلى النقيض من ذلك إذا رأت الادارة ان هذه العقدة أصبحت تعاني من مشاكل في قطاع الخدمات او الصحة او التعليم بسبب الاعداد الكبيرة من السكان التي تقد عليها، ربما تقرر الادارة توجيه الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية الى وحدات إدارية جديدة لخلق فرص نماء لأنشطة المختلفة للسكان. تشير مؤشرات التفاعل المكاني بين الوحدات الإدارية المستحدثة وبين الفلوحة الى ضعف واضح في مؤشر عقدة الاتصال (فلوحة-كرمة) وبالنسبة قيمته 0.47 وحتى مؤشر العقدة (فلوحة- عامرية) وبالنسبة قيمته 6.6 فهو الاخر قليل مقارنة بمؤشر عقدة (رمادي-فلوحة). لا يمكن فصل العامل الإداري عن التفاعل المكاني لانهما باختصار يرتبطان بعلاقة وثيقة وهمما يقيمان بعضهما البعض حيث انه من غير المنطقي ان تقوم بالعمل على توظيف استثمارات في عقدة يكون فيها مؤشر التفاعل المكاني اقل من الواحد. وبالتالي فان هذا سيقود الى تقييد النمو الاقتصادي في هذه القدة. ان الاستثمارات وتحسين بيئه الخدمات غالبا ما تذهب الى العقد ذات التفاعلات المكانية العالية والتي يمكن ان تكون فيها فرص التطور الاقتصادي والنمو الحضاري عالية.

الاستنتاجات:

- 1-أظهرت دراسة التحليل النظام الحضري ان محافظة الانبار تعاني من اختلال واضح في التوازن حيث يتركز أكثر من نصف السكان الحضر في مدینتي الفلوحة والرمادي، بينما تعاني المراكز الأخرى من ضعف في النمو والخدمات
- 2-عند تطبيق المسافة المعيارية على النظام الحضري في المحافظة يتضح ان توزيع السكان يتسم بالتشتت حول مراكز محددة مما يعكس ضعفاً وعدم توازن بين الاقضية.
- 3-أظهر مؤشر التفاعل المكاني وفق نموذج الجاذبية ان مستوى التفاعل بين المراكز الحضرية ضعيف نسبياً خاصة بين المدن البعيدة او الصغيرة الحجم مما يقلل من فرص التكامل الوظيفي بينها
- 4-لعب العامل الإداري دوراً محورياً في إعادة تشكيل بعض المراكز الحضرية حيث ساهمت القرارات الإدارية بشكل كبير في تغيير مراتب المدن من خلال استحداث وحدات إدارية جديدة وتحول بعض

النواحي الى اقضية لا ان لم يكن كافياً لمعالجة الخل في التوازن الحضري او تعزيز التفاعل المكاني.

5-تشير نتائج التفاعل المكاني الى ان ضعف الروابط الوظيفية بين المراكز الحضرية أسلهم في تعميق الفوارق التنموية اذ بقيت المدن الكبيرة مثل الفلوجة والرمادي أكثر قدرة على استقطاب السكان والخدمات بالإضافة الى المدن الصغيرة اقل جذباً مما أدى الى تفاوت كبير بين المراكز الحضرية
المقترحات:

1-يوصى بإعادة توزيع الخدمات والبني التحتية في المدن ذات المراتب السكانية المنخفضة للحد من الهجرة الى المدن الكبرى وتقليل الضغط

2- العمل على تحسين شبكة الطرق والمواصلات بين المراكز الحضرية وتطوير البنية التحتية لتقوية التفاعل المكاني

3- اعتماد سياسات إدارية قائمة على معايير علمية دقيقة عند استخدام الأقضية والنواحي لتجنب زيادة الاختلال في التوزيع السكاني والخدمات بين المدن

4- تشجيع الاستثمار في المراكز الحضرية الطرفية لخلق فرص عمل جديدة تعزز من جاذبيتها السكانية

5- ضرورة العمل على تبني خطط حضرية متوازنة تراعي الحجم السكاني والوظائف والموقع عند استخدام الوحدات الإدارية لضمان تكامل الوظيفي بين مختلف المراكز .

الهوامش:

(1) إسماعيل عباس، هراط، التوزيع المكاني والجمعي لمدن محافظة الانبار، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الانبار، 2000.

(2) سميحة كاظم الشمام، احجام المدن في النظام الحضري والتنمية الإقليمية (بحث تخططي على محافظة كربلاء) مجلة كلية التربية للبنات، مجلد (22)، عدد (1)، 2011.

(3) عبد الرزاق عباس، حسين، جغرافية المدن، كلية الآداب، جامعة بغداد، مطبعة اسعد.

(4) كايد عثمان، أبو صبيحة، جغرافية المدن، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2010.

(5) نعمان شحادة، الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب، دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1977 م.

(6) هدى حسين علي، التراتب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة الانبار 2007-2019، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 47، العدد 2 ، ملحق 2، 2020.

المصادر:

1- إسماعيل عباس، هراط، التوزيع المكاني والجمعي لمدن محافظة الانبار ، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة الانبار، 2000.

2- سميرة كاظم الشمام، احجام المدن في النظام الحضري والتنمية الإقليمية (بحث تخطيطي على محافظة كربلاء) مجلة كلية التربية للبنات، مجلد (22)، عدد (1) 2011.

3- عبد الرزاق عباس، حسين، جغرافية المدن، كلية الآداب، جامعة بغداد، مطبعة اسعد.

4- كايد عثمان، أبو صبيحة، جغرافية المدن، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2010.

5- نعمان شحادة، الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب، دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1977 م.

6- هدى حسين علي، التراتب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة الانبار 2007-2019، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 47، العدد 2 ، ملحق 2، 2020.